المستخلص

تناولت الدراسة موضوع "الحماية الجنائية الموضوعية للمستلزمات المادية للانتخابات" بوصفها إحدى الموضوعات التي ما زالت تحتل أهمية متزايدة، ولاسيما في ظل التجربة الانتخابية الحديثة نسبياً في العراق.

تهدف الدراسة الى بيان أهمية توفير حماية جنائية فعالة للمستلزمات المادية التي تستخدم في العملية الانتخابية؛ لضمان عملية انتخابية عادلة ونزيهة، من خلال توفير بيئة آمنة وموثوقة للناخبين، وضمان سلامة المستلزمات المادية للانتخابات. لذا تعد الحماية الجنائية للمستلزمات المادية للانتخابات مسألة في غاية الاهمية، إذ تعد هذه المستلزمات أساسية لضمان سلامة العملية الانتخابية، ومنع أية محاولة للتلاعب بالنتائج أو التأثير على إرادة الناخبين.

تتمثل المستلزمات المادية للانتخابات –على سبيل المثال لا الحصر– بصناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع والأجهزة الإلكترونية المستخدمة في العمليات الانتخابية والإعلانات الانتخابية والمواد الترويجية الخاصة بالمرشحين، كما تتناول المتطلبات المادية الضرورية الاخرى لإجراء الانتخابات، بما في ذلك البنى التحتية التكنولوجية ومراكز الاقتراع واللجان الانتخابية وغيرها. إذ تعد هذه المستلزمات أساسية لضمان قيام العملية الانتخابية وسلامتها.

وتتطلب الحماية الجنائية الموضوعية للمستلزمات المادية للانتخابات قيام المشرع بتجريم الافعال التي تشكل مساسا بالحقوق والمصالح المحمية وتحديد الجزاء الجنائي المناسب، إذ يجب فرض جزاءات جنائية لمكافحة الجرائم الماسة بالمستلزمات المادية للانتخابات.

لذا فقد حاولت الدراسة معالجة كثير من المسائل المرتبطة بالموضوع والتي تتمثل أساسا في نقطتين جوهريتين: أولهما، بيان ماهية الحماية الجنائية الموضوعية للانتخابات، وثانيهما، صور الاعتداء على المستلزمات المادية للانتخابات وأحكامها .